المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وبعد..

إنّ الكلام عن المهدوية وما كُتب عنها في التاريخ والمنظومة الحديثية عند الفريقين بل وفي كتب المستشرقين وفي التوراة والإنجيل[1]. يعطي انطباعًا راسخًا بأصالة هذه الفكرة وثباتها؛ لما تختزنه من موروث أقلّ ما يقال عنه إنّ أغلبه صحيح ومتسالم عليه، والعقل النظري الحاكم عليه يناغمه ويؤيّده بل ويؤكّده، وبدراستنا للواقع العلمي نرى أنّ هذه النظرية مشخّصة وراكزة في العقل الإنساني

(1) انظر للنصوص التي بشّرت به عليه السلام، على سبيل المثال ما جاء في إنجيل متى: «توبوا؛ لأنه قد اقترب ملكوت السماوات؛ فإنّ هذا هو الذي يتكلّم عنه النبي أشعياء، قائلًا: صوت صارخ في الصحراء، أعدّوا طريق الرب، اصنعوا سبله مستقيمة» إنجيل متى، 3؛ ص 2، 3. فتارة تلك تؤوّل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن هناك من يرى أنّها مصداق للبشارة بالإمام المهدي عليه السلام، لقرائن وشواهد أن دولته باقية ومستمرة، كما جاء في سفر دانيال: «يقيم إله السماوات مملكة لن تنقرض أبدًا، ومُلكها لا يُترك لشعب آخر، وتُسحَق وتفنى كل هذه الممالك وهي - أي المملكة الإلهية - تثبت إلى الأبد» سفر دانيال، 2؛ 44. ونصوص أخرى من قبيل «فأعطي سلطانًا ومجدًا وملكوتًا؛ لتتعبّد له كلّ الشعوب والأمم والألسنة، سلطانه سلطان أبدي ما لن يزول، وملكوته ما لا ينقرض» سفر دانيال، 7؛ 13 ـ 14.

بشكل عام.

فعندما نتأمّل في الأديان نرى أنّ أغلبها ينادي بها وينظّر لها بحسب ما يراه كلّ دين من فهم ورؤًى يعتقد بها، بل لم يقتصر الشعور بهذا اليوم الغيبي والمستقبل المنتظر على المؤمنين دينيًّا بالغيب، بل امتدّ إلى غيرهم أيضًا، وانعكس حتى على أشدّ الأيديولوجيّات والاتّجاهات العقدية رفضًا للغيب والغيبيات، كالمادّية الجدلية التي فسّرت التاريخ على أساس التناقضات، وآمنت بيوم موعود[1].

ومن هنا تكمن أهمية التحقيق في هذا الموضوع، فالبحث عن الموعود هو في الحقيقة بحث عن عدالة السماء وعن مصير هذه الحياة، الحياة التي نرى أنّها أخذت طابع الظلم والفساد، وأنّه لا بد من يوم تتحقق فيه هذه الأطروحة، التي بشّرت بها الأديان ـ كما قلنا ـ بشكل عام والإسلام بشكل خاص، فهي تجسّد الأمل والطموح لكل البشرية ليسود فيها الحقّ ويُقصى الظلم وتتحقّق منظومة العدل الإلهي في هذا الكون.

وما بين أيدينا كتاب يتناول وجود الإمام المهدي الموعود عليه السلام في ضوء المنهج الاستقرائي وتراكم القيم الاحتمالية، وسوف ينصبّ كلامنا فيه على المنحى العقدي فمجال الاستقراء واسع وشامل كما هو معلوم وبدهي. وما كُتب من سطور في هذا البحث لم نر من تطرّق له بهذا

(1) الصدر، محمد باقر، بحث حول المهدي، ص 53.

الأسلوب والبيان لشرح نظرية الاستقراء المبنيّة وفق نظام وقيم الاحتمالات، وكذلك عملية التطبيق التي جاءت متوافقةً ومتوائمةً مع ما طرحه السيّد محمدباقر الصدر [1] طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ من المراحل العلمية لنظرية الاحتمالات، والتي ذكرها في استدلاله على وجود الصانع الحكيم. نعم، كُتبت في هذا المضمار بحوث كما وجدنا ذلك عند أستاذنا الشيخ الأيرواني في محاضرة علمية بعنوان "الإمام المهدي عليه السلام بين التواتر وحساب الاحتمال"، والأمر نفسه وجدناه في محاضرة علمية مختصرة للسيد منير الخباز بعنوان "المهدي واقع موضوعي وضرورة واقعية"، ولكنّها محاولات مختصرة جدًّا، ولم تتطرّق بشكل واسع للقرائن التي ذُكرت، والتي صيغت من خلال النصوص التاريخية والحديثية، وبيان طرقها ودلالتها، وبيان تواترها الاستنباطي، وكذلك التواتر الإجمالي على مبنى السيد الصدر في نظرية الاستقراء.

(1) وأنقل في هذا المجال ما قاله تلميذه البارز السيد عمار أبو رغيف في تقييمه لما قدمه من إبداع في هذه النظرية، حيث قال: «وكان هذا الأفق (أي الاستقراء ونظرية الاحتمالات) أصلًا أصيلًا أثر تثوير إمكانات العقل والتراث، ومن دون أن يتردد صاحبه (أي الصدر رحمه الله) من الإفادة ممّا أنجزه الآخرون، ودون أن يستسلم فيقلّد ما طرحه حكماء الغرب، بل ورد ميدان البحث واثقًا بمعدّاته متسلّحًا بسلاح العلم المحايد مقارعًا الحجّة بالحجّة.. فحق على تاريخ البحث العقائدي الإسلامي، أن يسجّل للصدر الفضل في رسم طريق جديد لخط هذا البحث، ولا بد لتاريخ العلم والفلسفة أن يقف وقفة إجلال وتقدير لرجل أيديولوجي يحمل فكرًا وينتمي إلى مدرسة فكرية ذات تراث فحفظ للعلم والفلسفة حيادهما» أبو رغيف، عمار، الأسس المنطقية للاستقراء في ضوء دراسة الدكتور سروش، ص 11.

فجاءت هذه البحوث التي زاوجنا فيها بين معطيات الاستقراء المبنيّ على الاحتمالات وبين معطيات العقل أيضًا؛ لنتعرف على مدى الوثوق والاطمئنان بهذه الظاهرة.

فإذا فرضنا صدقها وصوابيتها، كما سنثبت ذلك بإذن الله تعالى، فنسبة العدم سوف تكون ضئيلة، كواحد بالمئة بحيث إنّ الذهن البشري لا يحتفظ بها؛ وبذلك يمكن لنا إثبات وجود الإمام المهدي عليه السلام كحقيقة واقعية وأنه حي، ولكنه غائب؛ لمصلحة وملاك قد لا ندركها. فليس كلّ ما لا تراه حواسّنا من خلال النظر البصري، نقول بعدمه. كلّا، فعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، أو أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، فهو حقيقة موجودة بين أوساطنا.

وإن شاء الله تعالى سيتحقّق ذلك اليوم الذي نكحّل نواظرنا بظهوره وقيام دولته العالمية التي ينشر فيها العدل والقسط الإلهي في ربوع هذه الأرض.

وأمّا الحجّية والاطمئنان بهذا المنطق الاستقرائي ـ أي منطق حساب الاحتمالات ـ وإثراؤه للمعرفة، لا يقتصر على تنظير السيد الصدر، بل إنّ السيد السيستاني دام ظله وظّف هذا المنطق واستفاد منه أيضًا في منهجه الفقهي والأصولي [1]؛ لذلك نراه يقول في بحث

(1) قال السيد منير الخباز: «فقد استفاد من علم الألسنيات في تقسيم الدلالة في باب

حجية الأصول، إنّ «الاحتمال الواصل لدرجة يكون احتمال الخلاف احتمالًا وهميًّا لا يُعتنى به، وهذا هو المعبّر عنه بالاطمئنان والوثوق الشخصي، وهو حجّة بنظرنا؛ إذا كان ناشئًا عن دليل حساب الاحتمالات وتراكمها حول محور واحد، وهو الذي نصطلح عليه باليقين الموضوعي»[1]. فاليقين الموضوعي شرطيته ومبرّره هو دليل حساب الاحتمالات وتراكمها؛ لذلك يطمئنّ له الإنسان ويكون حجّةً عقلائية. وأيضًا نجد التركيز على محورية الاحتمالات بقوله: «واليقين الموضوعي هو النابع عن مقدمات علمية وقرائن موثوقة بالاعتماد على دليل حساب الاحتمالات وتمركزها حول محور معين»[2]. وهكذا نجد السيّد الحائري في مباحث العلم الإجمالي يقول: «إنّ العلم الإجمالي قد يبلغ من كثرة الأطراف إلى مرتبة يحصل في كلّ طرف من الأطراف الاطمئنان بعدم انطباق المعلوم بالإجمال عليه؛ لأنّ رقم اليقين إذا كانت نسبة العلم إلى جميع الأطراف على حدّ سواء، ينقسم لا محالة على عدد الأطراف بالسوية، فتكون القيمة الاحتمالية في كلّ طرف، فيرجّح احتمال

المفاهيم ... واستفاد من دليل حساب الاحتمالات الرياضي في تحليل حجية الإجماع والخبر المتواتر» انظر: بحر العلوم، محمد صادق، الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، ص 178.

(1) انظر: الخباز، منير، الرافد في علم الأصول، ص 131. (تقرير لأبحاث آية الله العظمى السيد السيستاني).

(2) المصدر نفسه، ص 22.

العدم فيه، إلى أن يصل الأمر إلى درجة الاطمئنان، ومقصودنا بالاطمئنان هنا درجة خاصّة من الظنّ القويّ التي يراها العقلاء حجّةً»[1].

لذا جاء هذا البحث من خلال فصلين:

الأول: إضاءة مختصرة لتوضيح نظرية الاستقراء ومنطق حساب الاحتمالات عند السيد محمدباقر الصدر لا سيّما في كتابه "الأسس المنطقية للاستقراء".

والذي ألجأنا لبيانها هو أنّ البحث الذي بين يدي القارئ الكريم بناؤه كان على الأسس والمراحل التي قدّمها في منهجه الاستقرائي، وفي أغلب استدلالاته العقدية يُحيل القارئ الى هذا الكتاب، وهو نوعًا ما صعب الفهم، وأطروحته لم تهضم بشكل وافٍ، وقديمًا قيل لا نفع في نقش النقود، ما دامت معالم العرش غير واضحة، فالعرش ثم النقش. وأيضًا ما يرتبط ببحثنا في فهم المراد من هذه النظرية، وكيف تتمّ التعميمات الاستقرائية، وكيف يتخذ الدليل الاستقرائي مناهج الاستنباط العقلي، وينمّي باستمرار درجة احتمال القضية الاستقرائية على أساس موضوعي، وكيف يصطنع طريقة التوالد الذاتي لتصعيد المعرفة الاستقرائية، بحيث يكون هناك يقين عقلائي وجداني يطمئنّ له الإنسان.

(1) الحائري، كاظم، مباحث الأصول، ج4، ص 137.

الثاني: التطبيق العملي للمنهج الاستقرائي وفق نظرية القيم وتراكم الاحتمالات، وذلك من خلال تطبيق المراحل الخمس لهذا المنهج؛ ولعلّنا بذلك نملأ فراغًا فكريًّا عقديًّا مهمًّا؛ ألا وهو مسألة وجود الإمام المهديّ الموعود المنتظر عليه السلام.

يحيى عبدالحسن هاشم

13 / رجب/ 1444هـ

ولادة الإمام علي عليه السلام

قم المقدسة